

لبنان المأزوم يتأرجح بين مشروع الفدرلة والإقصاء

جبران باسيل يهدد بالانسحاب من الحكومة في حال عدم تمرير مشروع «سلعاتا»

تمسك التيار الوطني الحر بتمرير مشروع «سلعاتا» بالتوازي مع طرحه فكرة اللامركزية يحمل بين طياته أبعادا خطيرة ترمي إلى تغيير النظام اللبناني إلى فيدرالي في الوقت الذي يعيش فيه هذا البلد على وقع أزمة مالية واقتصادية غير مسبوقة.

بيروت - بصّر التيار الوطني الحرّ الذي يترأسه وزير الخارجية اللبناني السابق جبران باسيل على السير قدما في مشروع سلعاتا، ملوّحا بإمكانية الانسحاب من الحكومة في حال أصر الحلفاء على موقفهم المعارض. والمشروع هو عبارة عن معمل إنتاج الكهرباء بطمخ التيار الوطني الحرّ لإقامته في مناطق نفوذه وتحديدًا في سلعاتا من قضاء البترون شمال لبنان حيث مسقط رأس باسيل، وقد تم عرض هذا المشروع لأول مرة في العام 2010، لكنه قوبل بتحفظات من قبل الأقران. وأعاد التيار الوطني الحرّ طرحه مجدداً مع حكومة حسان دياب عبر وزير الطاقة ريمون غجر، بيد أن الشريكين في الحكومة حركة أمل ونياب المردة رفضا الأمر وانضم إليهما حزب الله حيث صوت ضده في جلسة لمجلس الوزراء عقدت برئاسة الرئيس ميشال عون في وقت سابق من هذا الشهر.

بلال عبدالله

توقيت طرح الفيدرالية الآن وطرح ضرب صيغة الطائف مشبهة

ويقول محللون إن إصرار التيار الوطني على مشروع سلعاتا، بالتوازي مع طرح زعيمه جبران باسيل لفكرة «اللامركزية الإدارية والمالية» ينطوي على أبعاد سياسية خطيرة في علاقة بسعي التيار إلى فرض الفيدرالية كحل لازمة لبنان المستعصية. وبلغت المحللون إلى أن تصعيد التيار مؤخرًا ضد حزب الله وتلويحه برفع الغطاء المسيحي عنه يأتي في سياق محاولة للذراع الحزب وابتزازه لتمرير المشروع.

واعتبر حسان صقر عضو المكتب السياسي في الحزب القومي السوري الاجتماعي الموالي لحزب الله في تصريحات الثلاثاء أن «موضوع سلعاتا لا يمكن أن يهز التفاهم بين التيار الوطني الحرّ وحزب الله»، مستدركا بالقول «إن التيار يهدد بالاستقالة من الحكومة إذا لم يسر رئيس الحكومة حسان دياب مع التيار بالتصويت في هذه المسألة»، مشدداً على أن «البحث جار عن حل في هذا الشأن».

وكان وزير الطاقة ريمون غجر صرح في وقت سابق من هذا الأسبوع بأن التفاوض على معمل سلعاتا لا يزال قائما، لافتاً إلى أن «للم يتم إقراره لن تاتي الكهرباء كما تتوقع الناس». ويشير المحللون إلى وجود صراع اليوم في لبنان على أشده بين مخططين؛ الأول يقوده حزب الله ويهدف إلى تكريس واقع سياسي جوهري هيمنة الشيعة على مفاصل القرار اللبناني وفق صيغة «غالب ومغلوب» التي عبر عنها بكل وضوح مفتي الطائفة في لبنان أحمد قبيلان.

في المقابل ذلك يدفع التيار الوطني الحرّ المسكون بهاجس الزعامة على المسيحيين نحو فرض خيار الفيدرالية في محاولة لتثبيت الكتلونات الطائفية التي تعد السبب الرئيسي في ما آلت إليه الأوضاع في هذا البلد. ويقول المحللون إن إصرار باسيل على تمرير مشروع سلعاتا لا يخلو من اعتبارات طائفية وسلطوية فالأخير يريد أن يضمن لتجاره الموارد المالية

ويستزيد قدرة إسرائيل على تحلية مياه البحر بنسبة 35 في المئة، ما يخفض الإنفاق الحكومي في قطاع المياه. وأوضح أن المصنع سيوفر للحكومة الإسرائيلية 3.3 مليار شيكل (900 مليون دولار) خلال دورة عمله.

وتم اختيار الشركة الإسرائيلية على حساب شركة مياه هانتيسون، وهي جزء من مجموعة هانتيسون ومقرها هونغ كونغ، بعد أقل من أسبوعين من قيام وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو بزيارة خاطفة إلى إسرائيل ناقش خلالها الاستثمارات الصينية. وقال بومبيو خلال لقاء مع

هيئة البث بعد اجتماعه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إن «الصين تعرض مواطني إسرائيل للخطر». وأضاف «نحن قلقون من الاستثمارات الصينية في مختلف أنحاء العالم (...) لا نريد أن يسيطر النظام الصيني الشيوعي على البنى التحتية في إسرائيل وأجهزة الاتصالات».

وزاد «كل ما يعرض مواطني إسرائيل للخطر يجب إيقافه، لأن ذلك يؤثر على طبيعة العمل والتعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة في مشاريع هامة». وكشف الوزير الأميركي أنه عرض أمام رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو

زمن المحاور



لمن ستؤول الغلبة.. لحزب الله أم لتيار أم للبنان

ميتاقي لا يكون إلا بالتوافق وتدرجيا وليس بهذه الطريقة وبالتأكيد ليس اليوم الظروف المناسب لطرحه».

ويواجه لبنان وضعاً مالياً واقتصادياً صعباً اضطره إلى تعليق تسديد ديونه في مارس الماضي، وقد دخلت حكومة حسان دياب قبل أيام في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على دعم بيد أن الكثيرين يتشككون في إمكانية نجاح تلك المفاوضات، على ضوء خطوط مؤشرة على الأرض والتي وإن نجحت في تشخيص الوضع المالي بيد أنها فشلت في تقديم معالجات، هذا فضلاً عن الانقسامات الداخلية بين الحلفاء والفراق السياسي على السواء.

النقد الدولي والمؤسسات الدولية للحصول على مساعدات للخروج من أزمتنا».

وتساءل عبدالله «لم أستحضر أزمت جديدة وإشكالات كيانية من فيدرالية وكونفيدرالية وتعددية ولا مركزية إدارية موسعة ومالية ومثالثة ومرابطة ومخامسة ومسادسة على عدد الطوائف، في وقت نفاوض صندوق النقد الدولي ونستجدي الدول الصديقة لمد يد العون إلى لبنان، وفي وقت نتباهى بهذه الصيغة الفريدة».

وشدد على أن «استشارة الغرائز والنزعات الطائفية والمذهبية في الوقت الحاضر مرفوض لأننا بذلك ننهى البلد والكيان، وأي تعديل دستوري كيان

شدد حزب القوات اللبنانية الثلاثاء على «أننا لا نريد لقاءات عشوائية كما طلب» وأوضح الحزب أن «الخلاف بين التيار الوطني الحرّ والقوات اللبنانية موجود في بعض الملفات، لكن في الوقت عينه نلتقي حول ملفات أخرى»، مضيفاً «مسألة تبويس اللحن واللقاءات الطائفية لا تفيد ولا الظرف يسمح بها، كونها لا تؤدي إلى أي نتيجة».

وحذر عضو اللقاء الديمقراطي النائب بلال عبدالله من «أن توقيت طرح الفيدرالية الآن وطرح ضرب صيغة الطائف مشبوه، ويتناقض مع المحاولات التي تجري لترميم أو إعادة ترميم اقتصادنا وحوارنا مع صندوق

التي تخول له السيطرة على الطائفة المسيحية في لبنان، وبالتالي لن يكون في حاجة إلى من يعيد له طريق السلطة، وهو الدور الذي اضطلع به حزب الله منذ إبرام ورقة تفاهم بين التيار والحزب في العام 2006.

ويلفت المحللون إلى أن معارضة هذا المخطط لا تقتصر فقط على باقي الطوائف والمذاهب الأخرى بل وحتى المسيحيين أنفسهم حيث ما فتئت القوى السياسية المارونية الوازنة تبدي تحفظات على هذا النهج الذي تعتبره «هذاماً» في ظل التحديات غير المسبوقة التي يواجهها لبنان. وردا على دعوات بشأن عقد لقاء موسع للأحزاب المسيحية في بركي

القطاع العام بالأردن يستعيد نشاطه بعد تردد حكومي

عمان - بدأ موظفو الحكومة والقطاع العام بالأردن العودة التدريجية لعملهم الثلاثاء بعد شهرين من التوقف في إطار إجراءات العزل العام المتبعة لاحتواء تفشي جائحة فيروس كورونا التي ألزمتهم بالبقاء في منازلهم. وجاء القرار بالعودة بعد فترة من التردد لاسيما مع شكوك في حقيقة نجاح الأردن في السيطرة على الجائحة، بعد ارتفاع نسبي في عدد الإصابات خلال الفترة الأخيرة.

من المتوقع أن يعود نحو 60 في المئة من الموظفين إلى مكاتبهم بموجب خطة تحافظ على التباعد الاجتماعي

وقالت المواطنة الأردنية دانيا شحادة «الحمد لله وبفضل المواطنين وتعاونهم مع الحكومة كنا صرنا أبداً وحدة، وفي مسافات الأمان والمقنعات والكفوف والكمامات، حتى لما منفتحت على الدائرة الحكومية قبل ما ندخل بيسالوا إن معك كمامة أو قفازات، وما يبخلوك تمر». وأعلن وزير الصحة سعد جابر الثلاثاء، تسجيل 7 إصابات جديدة بكورونا في المملكة، ليرتفع العدد إلى 718، فيما سجلت 9 حالات شفاء. وحذر بعض المسؤولين الطبيين من احتمال ارتفاع حالات الإصابة وانتشار العدوى بعد تخفيف القيود، وعودة الموظفين إلى العمل.

ويقول اقتصاديون إن قرار عودة الموظفين وإعادة الحياة للسيرة الاقتصادية لم يكن خياراً بل ضرورة، خاصة وأن المملكة تضررت كثيراً بفعل إجراءات العزل الشامل، وهي التي تعاني بطبعها من ضائقة اقتصادية ومالية. وتوقف أغلب الموظفين الحكوميين البالغ عددهم نحو 250 ألفاً عن العمل في مكاتبهم منذ إعلان حالة الطوارئ في منتصف مارس.

وقال رئيس ديوان الخدمة المدنية سماح الناصر إنه من المتوقع أن يعود نحو 60 في المئة من الموظفين إلى مكاتبهم بموجب خطة للعودة التدريجية تحافظ على التباعد الاجتماعي. وأغلقت المدارس والجامعات والمعابر الحدودية وتوقفت رحلات الطيران الدولية ضمن إجراءات العزل العام لكن عشرات الآلاف من الموظفين الحكوميين العاملين بقطاعات الخدمات الطبية والدفاع المدني والجمارك وقوات الأمن والجيش استمروا في عملهم لتوفير الخدمات الأساسية. وقالت الحكومة في نهاية الشهر الماضي إنها تمكنت من احتواء تفشي

معلومات استخباراتية حول قضية الصين وقال «توجد لدينا مخاوف بخصوص التدخل الصيني، وعن هذا تحدثت مع نتنياهو» وتابع بومبيو بأن الأجوبة التي تلقاها خلال اجتماعاته مع نتنياهو ومع مسؤولين إسرائيليين آخرين أرضته، لكن الحديث بالموضوع لا يزال مستمرا.

ولطالما أبدت الإدارة الأميركية قلقاً من تنامي العلاقات الإسرائيلية الصينية، التي شهدت في السنوات الأخيرة قفزة نوعية. وعززت إسرائيل التعاون مع الصين خاصة في مجال التكنولوجيا فائقة التطور وغيرها من القطاعات، لكن حليفها الرئيسي الأميركي دونالد ترامب حثها على الحد من الاستثمارات الصينية لاسيما في القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد.

ورفض المتحدث باسم السفارة الصينية وانغ يونغ جون مؤخرًا التحذيرات الأميركية في تعليق لصحيفة جيروزاليم بوست، واصفاً التعاون الصيني الإسرائيلي بأنه «مرحب للطرفين».

ويرى محللون أن الحكومة الإسرائيلية تبسو في موقف صعب فهي من جهة لا تريد خسارة حليف استراتيجي قدم لها الكثير، في المقابل تفرض المتغيرات على الساحة الدولية وصعود بكين التقارب مع هذا الطرف الذي يعتبر القوة الأكثر قدرة على منافسة النفوذ الأميركي.

الولايات المتحدة تفتح حرباً على النفوذ الصيني في إسرائيل

وستزيد قدرة إسرائيل على تحلية مياه البحر بنسبة 35 في المئة، ما يخفض الإنفاق الحكومي في قطاع المياه. وأوضح أن المصنع سيوفر للحكومة الإسرائيلية 3.3 مليار شيكل (900 مليون دولار) خلال دورة عمله.

وتم اختيار الشركة الإسرائيلية على حساب شركة مياه هانتيسون، وهي جزء من مجموعة هانتيسون ومقرها هونغ كونغ، بعد أقل من أسبوعين من قيام وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو بزيارة خاطفة إلى إسرائيل ناقش خلالها الاستثمارات الصينية. وقال بومبيو خلال لقاء مع

هيئة البث بعد اجتماعه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إن «الصين تعرض مواطني إسرائيل للخطر». وأضاف «نحن قلقون من الاستثمارات الصينية في مختلف أنحاء العالم (...) لا نريد أن يسيطر النظام الصيني الشيوعي على البنى التحتية في إسرائيل وأجهزة الاتصالات».

وزاد «كل ما يعرض مواطني إسرائيل للخطر يجب إيقافه، لأن ذلك يؤثر على طبيعة العمل والتعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة في مشاريع هامة». وكشف الوزير الأميركي أنه عرض أمام رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو

زمن المحاور

القدس - حالت ضغوط أميركية دون حصول شركة صينية على عطاء لإقامة منشأة كبرى لتحلية مياه البحر في حيفا شمال إسرائيل.

وتخوض الولايات المتحدة مواجهة مفتوحة مع الصين، ازدادت حدتها مع تفجّر أزمة وباء كورونا، حيث تعتبر واشنطن أن بكين حاولت استغلال الأزمة التي اندلعت في ديسمبر الماضي من أحد أقاليمها لتعزيز نفوذها، من خلال التستر بداية على هذا الوباء ما حال دون استعداد باقي الدول له.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية الثلاثاء بينها صحيفة «يديعوت احرونوت» أن الصين خسرت مناقصة للفوز بإدارة أكبر محطة لتحلية المياه في إسرائيل، وذلك بعد ضغط أميركي.

وأعلنت من جهتها هيئة البث الإسرائيلية أن «الإدارة الأميركية ومسؤولين أمنيين إسرائيليين، مارسوا ضغوطاً كبيرة على حكومة بنيامين نتنياهو، لمنع رسو العطاء على الصينيين».

والت المناقصة إلى شركة محلية، وجاء في بيان صادر عن وزارة المالية والطاقة الإسرائيلية أن شركة «إي.دي.إي.تكنولوجيز» ستبني محطة سورلة جنوب تل أبيب، والتي ستتمكن بحلول العام 2023 من إنتاج 200 مليون متر مكعب سنوياً من المياه المحلاة من البحر المتوسط.

وذكر البيان أن المحطة الجديدة ستكون الأكبر من نوعها في العالم

